



## بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن

### تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2020 لمكافحة الإتجار بالأشخاص

المنامة في 27 يونيو 2020

ترحب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالتقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2020 بشأن الإتجار بالأشخاص، والذي أشاد بالجهود الحثيثة لمملكة البحرين في تعزيز بيئة العمل وتوفير الظروف المناسبة لمساعدة الضحايا في الوصول والحصول على العدالة، إلى جانب توسعها في ملاحقة وإدانة المتورطين في هذه الجرائم، علاوة على حرصها الدائم على التطوير والارتقاء بالإجراءات والبرامج المطبقة.

وتشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بحصول مملكة البحرين على الفئة الأولى ( Tier 1) في تصنيف الدول الأكثر تقدماً في مكافحة الإتجار بالأشخاص للعام الثالث على التوالي، الأمر الذي يعكس التزام المملكة بكافة المعايير الخاصة بالقضاء على الإتجار بالأشخاص كما نص عليه التشريع الأمريكي، وجهودها المستمرة في تطبيق تلك المعايير بشكل تام.

وترى المؤسسة أن ما ورد في التقرير استند على حقائق عكست جهود المملكة في حمايتها لحقوق الإنسان بفضل الدعم اللامحدود من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وتوجيهات جلالتة لتبني أفضل الممارسات لمكافحة ظاهرة الإتجار بالأشخاص، عبر بنية قانونية ومؤسسية راسخة، تحرص على تطبيق وإنفاذ القانون لحماية الضحية ومعاقبة الجاني.

وتثمن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الدور الكبير الذي تقوم به اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، من خلال وضعها لمبادرات واستراتيجيات وبرامج تهدف إلى مكافحة هذه الظاهرة العالمية، والتي أدت إلى استمرارية حصول ومحافظة مملكة البحرين على هذه المكانة البارزة. وتشيد في ذات الوقت بالجهود المبذولة من قبل هيئة تنظيم سوق العمل في التعامل مع قضايا الإتجار بالأشخاص، والعمل على توفير بيئة آمنة للعمالة الوافدة وتطوير جهود مكافحة الإتجار بالأشخاص وفقاً لأفضل الممارسات المنبثقة من القوانين الدولية المدعومة من التشريعات الوطنية.

وتؤكد المؤسسة بأنها تعمل بما لديها من ولاية واسعة أكد عليها قانون إنشائها وفقاً لمبادئ باريس، على متابعة مدى التزام الحكومة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان، لضمان نفاذها واحترامها من الجميع للعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وخاصة مكافحة الاتجار في الأشخاص بجميع صورته وأشكاله.